

تحقيق

راغدة صافي
Raghida.ss@gmail.comهل اللبنانيون أمام تفويت فرصة جديدة للنهوض بالاقتصاد؟
لبنان في مهبط الخلافات... في انتظار سيدر

بعد مخاض عسير، تمكن مجلس الوزراء من اقرار موازنة 2019، بعد 19 جلسة شهدت كل انواع التراشق السياسي، وامتدت في بعض الاحيان الى ما بعد منتصف الليل. تمكن مجلس النواب ايضا في نهايتها من اقرار الموازنة بنسبة عجز بلغت 7.5%، الامر الذي يعتبر انجازا كبيرا في رحلة الالف ميل للنهوض بالاقتصاد

بعد تمحيص وتفنيذ من لجنة المال والموازنة، صادق المجلس النيابي على الموازنة، كما عقد سلسلة اجتماعات على هامش دراسة مشروع الموازنة، تم خلالها اقرار قوانين اصلاحية جديدة كقانون استراتيجيا مكافحة الفساد في القطاع العام وانشاء هيئة وطنية لهذه الغاية. بذلك يكون لبنان قد بدأ ارسال اشارات ايجابية الى المجتمع الدولي والجهات المانحة، مفادها انه باشر تنفيذ الاجراءات التنفيذية التي التزمها في مؤتمر سيدر. لكن هل تبدو هذه الخطوات كافية لطمأنة المجتمع الدولي حيال وفاء لبنان بالتزاماته؟ هل الوضع السياسي والاقتصادي الراهن يشجع المستثمرين على المجيء الى لبنان وضخ اموالهم فيه؟ هل سنتطلق ورشة النهوض الاقتصادي ليعلو غبار الورش على الغبار السياسي الذي ينبعث من اكثر من جهة؟ السؤال الاهم قد يكون الى متى ستظل اموال سيدر تنتظر شروع لبنان في تنفيذ التزاماته؟ فهو يسير بسرعة السلحفاة بينما الامور في المنطقة والعالم تسير بسرعة البرق.

2% يرى اخرون انها ستسوء على 4%، لكن في النتيجة الاتجاه هو نفسه لان العجز سينخفض، وهي بداية جيدة ولو انها غير كافية. لكن المشكلة الاساسية حاليا تكمن في الثقة المفقودة، اذ ان توقعات السوق ومؤسسات التصنيف والمستثمرين تشير جميعها الى عدم وجود ثقة لديهم بهذا النظام السياسي القائم حاليا، وبقدرته على انتاج آلية عملية واضحة وسريعة لتنفيذ الرؤية الاقتصادية للحكومة اللبنانية. هنا تبرز العقبة الاساسية، الكامنة في السلوكية السياسية السائدة حاليا والتي ترسخ هذا الواقع يوما بعد يوم.

عن تأثير اقرار موازنة العام 2019 على لبنان والاسراع في عملية صرف الاموال المرصودة له، يشير المنلا الى ان هذا الامر "يشكل خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح على الرغم من وجود توقعات مختلفة حيال نسبة العجز. ففي حين يتوقع البعض ان تنخفض نسبته الى

الناظمة وغيرها. فالدول الصديقة والجهات المانحة تلقفت بايجابية كبيرة اقرار موازنة العام 2019 والارقام التي تضمنتها وكذلك اقرار خطة الكهرباء، لكنها في الوقت نفسه رسمت اكثر من علامة استفهام وابدت توجسا حيال البطء غير المسبوق بوتيرة العمل ككل، خاصة لناحية الصرف على المشاريع، بسبب البيروقراطية السائدة في الادارة اللبنانية ومط الحياة السياسية الراهنة والتي نشاهد فصولها جميعا".

السياسي الذي ينبعث من اكثر من جهة؟



مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور نديم منلا.

منها. لذا يجب على الجميع داخل مجلس الوزراء، الالتفاف حول اجندة اصلاحية امثالية ومباشرة تنفيذها في اسرع وقت ممكن".

لدى سؤاله عما اذا كان سيدر قد وضع في الخلافة حاليا، اجاب مستشار رئيس الحكومة بأن التوصيف الدقيق لوضع سيدر في الوقت الحاضر هو انه "موجود بكل تأكيد، لكنه يسير ببطء شديد. فقد كان متوقعا منا مثلا ان نخفض الانفاق غير المجدي في الموازنة ملياري



البطء في تنفيذ سيدر بدأ ينعكس سلبا على الاقتصاد اللبناني.

دولار، على ان نضخ في المقابل المبلغ نفسه في الاقتصاد اللبناني من اموال سيدر كانفاق استثماري. هذه الخطوة ضرورية لاننا اذا عمدنا الى اجراء تخفيض في الموازنة من دون ضخ الاموال في المقابل، فان ذلك من شأنه ان يؤدي الى انكماش اقتصادي لا قدرة للبنان على تحمله وبالتأكيد هو في غنى عنه. كما ان البطء في تنفيذ سيدر بدأ ينعكس سلبا على الاقتصاد اللبناني عوض ان يكون مردوده ايجابيا".

ويضيف: "المجتمع الدولي قد تلقف بايجابية الاصلاحات التي تضمنتها الموازنة، الا انه ينظر اليها على انها لا تزال غير كافية ومبتورة في ظل الطريقة التي اتخذت فيها هذه القرارات والبطء الذي رافقها، فالقرار الذي يتطلب اتخاذه شهرا نستغرق ستة اشهر او اكثر لاتخاذها".

الى تحويل اموالهم من لبنان اليها وهذا امر ممكن جدا. بازاء كل ذلك، وجوب ان يتحمل الافرقاء السياسيون داخل مجلس الوزراء مسؤولياتهم كاملة في هذا الشأن تعويضا عن الوقت الذي هدر بالمناكفات والكيديات السياسية. فالامعان في تفويت الفرص المتاحة للانقاذ الاقتصادي يشكل اعلى درجات الهدر الذي تسعى الحكومة الى وضع حد له، كما

المجتمع الدولي تلقف بايجابية الاصلاحات التي تضمنتها الموازنة

ان التسيب الحاصل لا يساعد اطلاقا في عملية مكافحة الفساد التي تشكل مطلبا دوليا ملحا. فحجم الخسائر المالية والاقتصادية الناجمة عن الازمات السياسية باتت تفوق قدرة لبنان على تحملها، وهي تهدد باضاعة الفرص امامه لانتشال الوضع الاقتصادي من الدرك الذي وصل اليه حاليا".

ويقول: "من هنا يجب على المسؤولين اللبنانيين ان يدركوا ان المجتمع الدولي لن ينتظر لبنان الى ما لا نهاية للقيام بخطوات جدية تواكب مقررات سيدر".

هذه الهواجس وغيرها، شكلت محور اجتماع عقده رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري مع سفراء دول الاتحاد الاوروبي في لبنان، الذين وجهوا خلاله اسئلة واضحة حيال مستقبل سيدر والتزام لبنان به. كما استدعت مواقف متكررة للرئيس الحريري في غير مناسبة، اكد فيها نية لبنان السير في الاصلاحات فور اقرار المجلس النيابي الموازنة على الرغم من كونها غير شعبية، وقد "بات واضحا ان المجتمع الدولي لن يحاسبنا على الارقام الواردة في الموازنة فقط، بل على الجدية في العمل لتطبيق الاصلاحات الواردة فيها. فالوقت لم يعد متاحا لاعطاء اية اشارات خاطئة او ملتبسة للدول المانحة".

في هذا السياق، شدد التقرير الاخير للبنك الدولي على ضرورة البدء فعليا بتطبيق تدابير ومشاريع اصلاحية هيكلية جذرية، وتبني تدابير اكثر صرامة لتحسين المالية العامة، الامر الذي من شأنه ان يسمح بتحرير الاموال التي تم التعهد بها في مؤتمر سيدر، وهي مخصصة في غالبيتها لتطوير البنى التحتية المهترئة في البلاد من جهة، وللتخفيف من حدة اي اثر انكماش لتدابير تحسين المالية العامة من جهة اخرى.

امام هذا الواقع، الى متى سيستمر المواطن اللبناني في تحمل هم حكومته بدل ان تحمل هي همهم؟ والى متى ستبقى عينه على تضامنها بدل ان تكون هي العين الساهرة على راحتها؟ فهل يعي المسؤولون مدى حاجة اللبنانيين الملحة الى المشاريع التي يتضمنها سيدر واهميتها الحيوية بالنسبة اليهم، ومدى انعكاس تنفيذها ايجابا